Development .. Dialectic Growth and Structure
(Contribution to Sociology of Development)

Dr. Faisal Saad*

(Received 18 / 8 / 2019. Accepted 31 / 10 / 2019)

□ ABSTRACT □

The sociology of development is concerned with revealing the causes of underdevelopment and its political and sociocultural references, and not only economic, a necessary methodological approach to the identification of development and to emphasize the unity of growth (its backbone) and structure, and always for the purpose of confronting underdevelopment in all its strongholds and backgrounds and throughout its area

Here, it is important to view development as a structure, ie, as a structural issue, primarily by highlighting the commonalities as well as the qualitative differences between the concepts of structure and growth or development and growth as long as development is the structure of production relations rather than the growth of GDP or production forces

As such, it seems quite clear that an accurate diagnosis of underdevelopment is a necessary prerequisite for determining the "amounts" of a drug that is development, as a structure first and as a second growth. The double risk of error in diagnosis and confusion of contiguous concepts in meaning or significance, such as growth and development, is not confined to the circle of view and analysis, but extends to the field of action in fact, as long as the theory of the entrance to work and practice

Key words: development; growth; infrastructure; superstructures; relations of production; forces of production; social justice; capitalist globalization, ؛Dependency, market and plan.

*Associate Professor - Department of Sociology - Faculty of Arts - Tishreen University - Syria

التنمية.. ديالكتيك النمو والبنية
(مساهمة في سوسيولوجيا التنمية)

د. فيصل سعد*

(تاريخ الإيداع 18 / 8 / 2019. قبل للنشر في 31 / 10 / 2019)

□ ملخّص □

يهتم علم اجتماع التنمية بالكشف عن حيثيات التخلف ومرجعياته السياسية والسوسيوثقافية، وليس، فقط، الاقتصادية، مدخلاً منهجياً ضرورياً لتحديد هوية التنمية والتأكيد على وحدة النمو(عمودها الفقري) والبنية، ودائماً لغرض مواجهة التخلف في كافة معاقله وخلفياته وعلى كامل مساحته.

وهنا تبرز أهمية النظر إلى التنمية كبنية، أي كمسألة بنيوية، بالدرجة الأولى، عن طريق إبراز القواسم المشتركة وكذلك الفوارق النوعية بين مفهومي البنية والنمو أو التنمية والنمو لطالما التنمية بنية علاقات إنتاج أكثر منها نمو الناتج المحلي أو قوى الإنتاج..

وعلى هذا النحو يبدو، واضحاً إلى حدٍ بعيد، أن التشخيص الدقيق لداء التخلف مقدمة ضرورية لتحديد "مقادير" الدواء الذي هو التنمية، كبنية أولاً وكنمو ثانياً. ذلك أن الخطر المزدوج للخطأ في التشخيص والخلط بين المفاهيم المتجاورة في المعنى أو الدلالة، كالنمو والتنمية، لا ينحصر في دائرة النظر والتحليل، وإنما يتعداه إلى حقل الفعل في الواقع، لطالما النظرية مدخل العمل والممارسة.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ النمو؛ البنية التحتية؛ البنى الفوقية؛ علاقات الإنتاج؛ قوى الإنتاج؛ العدالة الاجتماعية؛ العولمة الرأسمالية؛ التبعية، السوق والخطة.

* أستاذ مساعد – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة تشرين – سورية

مقدّمة

انتهت تجارب التنمية التي انطلقت قبل نحو ستة عقود من اليوم في معظم البلدان المتخلفة، ومن ضمنها بلداننا العربية، إلى حائط مسدود تعاني آلام الاصطدام به شعوب تلك البلدان في هذه الآونة، بصفة خاصة. الأمر الذي يطرح أمام رهوط الباحثين المختلفة مشكلة نوعية لعلها أبرز المشاكل المطروحة للبحث العلمي والدراسة التحليلية. ما يضع هؤلاء أمام ضرورات إبداع الحلول والكشف عن علل المعلولات الاقتصادية والسياسية وكذلك الثقافية والاجتماعية العامة التي تجتاح الحياة اليومية للأغلبية الساحقة من سكان الكرة الأرضية.

وجوهر المشكلة هنا هو الفجوة التي تتنامى، يوماً بعد يوم، في الأفق والشاقول بين مستويي تطور كل من مجموعتي البلدان المتقدمة في شمال العالم وغربه والبلدان المتخلفة في جنوب العالم ومعظم شرقه. وذلك على الرغم من اقتناء البلدان الأخيرة، تباعاً، أحدث صرعات تكنولوجيا النمو في البلدان المتقدمة؟! ذاك هو، بالضبط، واقع البلدان المتخلفة في طول العالم وعرضه الذي يُشكّل موضوعاً، وربما موضوعات كبرى وعريضة للبحوث والتعليلات العلمية، ودائماً في سبيل اجتراح الحلول الناجعة لعقده العصية ومشاكله المستعصية.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من خطورة مشكلته التي هي التخلف البنيوي العام للمجتمعات المتخلفة، بشكل عام. ذلك أن أهمية البحث في التنمية هي ناتج منطقي معكوس لخطورة واقع التخلف أو تخلف الواقع. وبالتالي، فإن الحديث عن التنمية– ومندرجاتها الضرورية وأولها النمو– هو نتيجة طبيعية للحديث حول التخلف، بالضرورة المنطقية والتاريخية. وبالفعل، فإن العلاقة بين التخلف والتنمية هي، تماماً، كالعلاقة الجدلية بين الواقع القائم والواقع الآخر الذي ينبغي أن يقوم. ولطالما منطق العلاقة بين طرفي المعادلة "التخلف والتنمية" هو كذلك، فإن اختلاف الباحثين حول تحديد مفهوم التخلف هو سر اختلافهم حول تحديد كلٍ من مفهومي التنمية والنمو، ودائماً على خلفية النظر إلى التخلف كمسألة تقنية من جانب بعض هؤلاء وكمسألة بنيوية تبعاً للبعض لآخر. الأمر الذي يفسر لنا واقع أننا، دائماً، أمام نظريات متعددة حول مسألتي التخلف والتنمية ولسنا، في حال من الأحوال، أمام نظرية واحدة متجانسة.

أهداف البحث

وعلى هذا النحو، فإن ثمّة هدفين رئيسين نتوخى الوصول إليهما بنتيجة بحثنا في هذا الموضوع. الأول نظري تحليلي يتصل بتحديد مساحة التخلف وطبيعته شرطاً منهجياً لتحديد مساحة وطبيعة العمل التنموي الضروري لمواجهة التخلف على كامل مساحته. والعمل التنموي هنا ليس مجرّد نمو اقتصادي، وإنما هو، كذلك، عمل سياسي وآخر ثقافي، بالضرورة الاجتماعية. ما يلزم ترسيم الحدود–المتداخلة بطبيعة الحال– بين مفهومي التنمية والنمو، لغرض إيضاح حقيقة كلٍ منهما، وكذلك إبراز الفوارق بينهما في الوقت نفسه. هذا، مع التأكيد على ضرورة التكامل بينهما وإعلان القواسم المشتركة، ودائماً بغرض وصف الدواء الاسعافي والعلاج الوافي والكافي لمواجهة مرض التخلف السائد في بلداننا والتغلّب عليه، شريطة البدء بتوصيف حالة المرض الخطير بشكل دقيق.

والهدف الثاني ميداني عملي مفاده وضع الخطط الزمنكانية والبرامج الكفيلة للانطلاق السليم والايجابي على سكة التقدم التاريخي. بمعنى الشروع بمشروع تنمية فعلية تضمن أسباب المضي، أشواطاً بعيدة، في اتجاه قهر واستبدال

وقائع التخلف القائمة، ما يكفل عوامل اللحاق بركب البلدان الأخرى المتقدمة وأسباب الوفاء باستحقاقاته، وكذلك شروط اللاعودة عن المضي في هذا الاتجاه الضروري على مسار التطور التاريخي العام.

فرضيات البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية هي أن المفهوم الحسابي المختزل للتنمية، وبالتالي الخلط بين مفهومي النمو والتنمية، وصولاً إلى ممارسة التنمية في ضوء هذا المفهوم الرقمي والمادي "الفج"، هو واحد من أخطر أسباب الفشل الذي انتهت إليه، مؤخراً، معظم تجارب التنمية المزعومة في بلداننا المتخلفة. وفي هذه النقطة، بالضبط، تكمن حيثيات الدافع للبحث في موضوع التنمية كمسألة هيكلية أو بنيوية، ودائماً لغرض الخروج من دائرة الترادف وتغييب الحدود بين هذين المفهومين.

تلك، هي الفرضية الأساسية، وثمة فرضيات أخرى فرعية من ذات الأهمية لعلّ أبرزها هنا فرضية أن تكون محاكاة بلداننا لآليات وأوليات النمو المعمول بهما في البلدان المتقدمة سبباً آخر لا يقل خطورة عن السبب الأول في عجز البلدان الأولى عن المضي بعيداً في تطوير أو تفعيل مشاريع التنمية التي تم إطلاقها في معظم تلك البلدان قبل نحو أكثر من ستة عقود من الآن.

منهجية البحث

لعل المنهج الجدلي التاريخي هو المنهج الضروري في مقاربة موضوع البحث المعني، لطالما موضوع المعرفة هو الذي يُحدّد منهج الذات العارفة. فالتخلف المعاصر نظام اجتماعي شامل وعام يقوم على عوامل ومرجعيات متعددة ومتداخلة بصورة معقّدة. والتخلف، كنظام قائم على هذا المنوال، هو الحاضر الراهن الذي تكمن جذوره في الماضي، في الوقت الذي هو فيه موضوع الفعل التاريخي الضروري لاستنبات المستقبل المنشود. وفيما الديالكتيك التاريخي هو الإطار المنهجي العام الذي سوف يحكم مسار، أو مسارات، تفكيرنا حول موضوع البحث ومواده المتعددة، فإن طريقة المقارنة هي أبرز الطرق الإجرائية التي سوف نعتمدها في سبيل الوصول بالبحث إلى نتائج أو استنتاجات مُعلّلة بصورة عقلية إذ تحبل بالقرائن المنطقية.

أولاً– التخلف والتنمية

هذان المفهومان هما من أكثر مفاهيم النظرية الاجتماعية والاقتصادية تضايفاً بالضرورة المنطقية والتاريخية. فعلى المستوى المنطقي لا يمكن تحديد مفهوم التنمية بدقة دون الانطلاق من تحديد مفهوم التخلف بالدقة نفسها. واختلاف الباحثين، منهجياً وإيديولوجياً، حول تحديد مفهوم التخلف هو الذي يقود هؤلاء إلى الاختلاف حول تحديد مفهوم التنمية. وعلى المستوى التاريخي، فإن الممارسة التنموية تفترض الوعي بالسياق التاريخي الذي أفضى إلى واقع التخلف القائم. وعلى هذا النحو، يغدو الحديث عن التنمية مُتضمِّناً الحديث عن التخلف والعكس صحيح، بالضرورة المنهجية والتاريخية.

والحال، فإن التنمية، كمسألة بنيوية على نحو ما سوف نرى أدناه، هي دواء داء التخلف، كبنية متخلفة. وكما ان تحديد الداء شرط مسبق لتحديد الدواء، فإن تفسير التخلف شرط أولي لتغيير واقع التخلف. ومن هذا المنظور، فإن جدل التخلف والتنمية هو جدل الماضي والمستقبل وجدل التفسير والتغيير. وإذا كان رصد المستقبل يفترض معرفة الماضي، والتغيير يفترض التفسير بالضرورة، بينما عكسهما ليس مفروضاً بنفس قوة هذه الضرورة، فإن هذين الجدلين الأخيرين هما جدل التنمية نفسها، بوصفها حاضراً يتوسط الماضي والمستقبل وممارسة تتوسط التفسير والتغيير. والتنمية، بوصفها

كذلك، تقوم، من حيث هي ممارسة، على تغيير الحاضر ورسم خارطة الطريق إلى مآله أو مستقبله انطلاقاً منه؛ ومن حيث هي نظرية، تقوم التنمية على تفسير الحاضر بالماضي ورصد المستقبل في الحاضر. وعلى هذا النحو، فإن عكس تعريف التخلف لا يستنفد شمولية تعريف التنمية [1].

ان تداخل مفهومي التخلف والتنمية على هذه الصورة هو من أهم أسباب الصعوبة في فرز النظريات التي اهتمت بواقع البلدان المتخلفة وآفاق تطوره إلى نظريات حول التخلف وأخرى حول التنمية. والخلط بين هذه النظريات يعود، بالدرجة الأولى، إلى ان كل نظرية منها لا بد لها، من حيث هي نظرية حول تخلف البلدان المتخلفة التي تفترض التنمية بالضرورة الموضوعية، وأن تتمحور طروحاتها الرئيسة حول ما هو كائن وما يجب ان يكون في هذه البلدان، أي حول مفهومي التخلف والتنمية.

ومع أن مفهوم التخلف يشكل البعد التاريخي وأهم عناصر البعد المنطقي لمفهوم التنمية، فثمة فارقان أساسيان – إلى جانب فوارق أخرى هامة – بين هذين المفهومين، يساهمان بصورة كبيرة في التمييز بينهما وتحديد التنمية بحدود واضحة. الفارق الأول هو ان ظاهرة التخلف ليست قومية المنشأ فقط، وإنما عالمية المنشأ أيضاً، لأنها نتاج تضايف عوامل داخلية وأخرى خارجية، بينما حدود ظاهرة التنمية هي، خلال مرحلتي انطلاقة التنمية وتطورها على الأقل، ظاهرة قومية، بالدرجة الأولى. وبهذا المعنى يكتب فرانسوا بيرو: "وبالرغم من ان التخلف ناتج عالمي، فإن لسياسة التنمية، بالأساس، إطاراً وطنياً" [2].

والفارق الثاني هو أن التخلف نتاج ضرورة موضوعية تاريخية بالدرجة الأولى، وليس خيار المستفيدين من نشوئه وتطوره، بهذه الدرجة، في حين أن التنمية نتاج وعي ضرورة تجاوز التخلف، بالمقام الأول، وليست نتاج ضرورة تاريخية حتمية، لا على هذا المقام ولا على أي مقام آخر. فالتنمية، أساساً، نتاج وعي الضرورة لا نتاج آلياً لهذه الضرورة، فهي إذاً: نتاج عمل واعٍ؛ وفي التحليل الأخير هي معطى ذاتي بالدرجة الأولى، بينما التخلف معطى موضوعي على هذه الدرجة. وبالنتيجة، فإن التنمية هي كل ما هو مكتسب بالخلق الإنساني.

وعلى هذا النحو، فإن "مقادير" طرفي معادلة الذاتي والموضوعي ليست متساوية في حالتي التخلف والتنمية. بالتالي، فإن مفهوم التخلف مفهوم اقتصادي، بالدرجة الأولى، إلى جانب أنه مفهوم سياسي ثقافي، بوصفه نظاماً اجتماعياً بالمعنى الاجتماعي الواسع؛ وأما التنمية، فهي مفهوم فلسفي، بهذه الدرجة، إلى جانب أنه مفهوم اقتصادي وسياسي، بوصفها نظاماً اجتماعياً بالمعنى نفسه. والتنمية بهذا المفهوم، أي كفعل إرادي واضح وملموس في التاريخ، هي من مواليد عصر الرأسمالية؛ ذلك أن الإنسان بدءاً من هذا العصر صار ذاتاً للتاريخ يُساهم، بفعالية، في صناعته على أساس وعي منطقه وآليات ممارسة هذا المنطق في التاريخ. وبالتالي، فإن الحديث، بهذا المعنى، عن تنمية سابقة على عصر الرأسمالية هو حديث بلا هوية تاريخية فارغ من أية محتوى أو دلالة موضوعية.

ومهما يكن، فإن أهم ما يجب الإشارة إليه منذ البداية هو أن التخلف القائم اليوم في البلدان المتخلفة، ومنذ ميلاد الرأسمالية كنظام عالمي لأول مرة، ليس حالة أصيلة أو مشهودة في تاريخ المجتمعات الأخرى المتقدمة، إنما هو ظاهرة نوعية وفريدة في هذا التاريخ. ذلك أن فارق التطور التاريخي بين هذه البلدان والبلدان الأخرى المتقدمة في العصر الرأسمالي ليس من طبيعة الفارق الذي كان يفصل أو يميز بين البلدان الأكثر تخلفاً والبلدان الأقل تخلفاً في العصور السابقة.

وبالتالي، فإن الزعم حول أن تخلف البلدان المتخلفة هو مجرد حالة تاريخية متخلفة عن اللحاق بمستوى التطور التاريخي الراهن للبلدان المتقدمة– وعليه، فإن اللحاق به يتم عن طريق اتباع البلدان الأولى الخطوات الإجرائية نفسها

التي سبق للبلدان الثانية أن اتبعتها في سبيل تجاوزها تخلفها السابق– هذا الزعم هو العلامـة المميزة لمختلف نظريات التخلف التي تستبدل سبب التخلف بأعراضه، وتشير، بالتالي، إلى ظاهرة التخلف بمؤشرات إحصائية وصفية تصف ظاهر التخلف ولا تفسر مضمونه.

وبهذا المعنى يقول توماس سنتش : "إن تفسير التخلف على أن عدم اللحاق بالآخرين قد يكون صحيحاً بالنسبة للماضي التاريخي الذي سبق نشوء الاقتصاد العالمي، لكن تفسير التخلف المعاصر على هذا النحو يغفل الفرق الجوهري بين الظروف العالمية التي ساعدت التطور الداخلي للبلدان المتقدمة والتأثيرات السلبية لهذه الظروف على التطور الراهن للبلدان المتخلفة" [3].

إن التخلف المعاصر، كفاصل تاريخي بين تطور البلدان المتقدمة وتطور البلدان المتخلفة، ودائماً ضمن إطار النظام الرأسمالي العالمي القائم اليوم ومنذ نحو خمسة قرون من الآن، هو تخلف بنيوي بالدرجة الأولى. وهو، كتخلف بهذه الدرجة، تخلف تكنولوجي كذلك بحكم الديالكتيك الذي يربط، بصورة جدلية، بنى الواقع الاجتماعي وكافة مسارات الحياة الاجتماعية، وبصفة خاصة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

والتخلف المعاصر على هذا النحو النوعي والفريد هو تخلف رأسمالي؛ والتخلف الرأسمالي هو نمو رأسمالي، لكن بدون تنمية رأسمالية. والنمو الرأسمالي خارج إطار التنمية الرأسمالية هو نمو متخلف. وفي حين أن تخلف النمو، كمسألة فنية تقنية، هو تخلف على صعيد العجز عن تطوير إنتاج وسائل الإنتاج وليس، بالضرورة، تخلفاً على صعيد تطوير نماذج الاستهلاك، فإن التخلف الرأسمالي، كنمط خاص من نظام الإنتاج الرأسمالي، هو تخلف على صعيد العجز عن الانتقال من نظام الأطراف إلى نظام المراكز. وحسب رينيه ديمون: ".. فإن التخلف، بعيداً عن مفهوم حالة التخلف السابق للرأسمالية، هو في الواقع نتيجة وشكل خاص للتطور الرأسمالي الموصوف كرأسمالية تابعة.."[4]. ذلك أن تخلف النمو يفترض نمو التخلف، بتعبير أندريه جوندر فرانك.

ثانياً– ديالكتيك التنمية والنمو

وبينما يساهم مفهوم التخلف في تحديد مفهوم التنمية على هذا النحو، مساهمة الضد في تحديد ضده، فإن مفهوم النمو يساهم في تمييز مفهوم التنمية، مساهمة العنصر في تمييز الكل الذي هو جزءٌ منه. والخلط بين مفهومي النمو والتنمية، الذي يحصل على أساس الفهم الاقتصادوي للتنمية، يقود بدوره إلى تغييب الفوارق النوعية بين مفهومي النمو والتنمية أو بين النمو والبنية، كمقوّمين عضويين ضروريين لعملية التنمية ذاتها.

وقبل الحديث عن تلك الفوارق الجوهرية لا بد أولاً من الإشارة إلى ضرورة التكامل بينهما في إطار العملية الاقتصادية والسياسية والسوسيو ثقافية الواحدة نفسها. فالتنمية هي الإطار البنيوي العام للنمو كحدث اقتصادي ضروري ضمن هذا الإطار. وبالتالي لا يمكن الحديث عن نمو فعلي، بالمعنى الإيجابي للكلمة، خارج إطار تنمية فعلية ذات مهام بنيوية (هيكلية) بصورة رئيسية. ذلك أن النمو الذي يقوم داخل نظام التخلف، كنظام متخلف من علاقات الإنتاج، هو، بقوة تلك العلاقات، نمو متخلف.

وبالمقابل، فإن الحديث عن تنمية دون نمو هو خطاب سياسي بلا أي محتوى اقتصادي إذ لا صدى فعلياً له في الواقع الموضوعي. فالنمو، بوصفه محوراً أساسياً من محاور التنمية، هو بمثابة الهيكل العظمي الذي يستند إليه لحم التنمية ودمها. وحسب الاقتصادي المعروف إسماعيل صبري عبد الله، فإن: "التنمية بطبيعتها عملية شاملة، يشغل النمو الاقتصادي عمودها الفقري" [5] .

ثالثاً– التنمية كمسألة بنيوية (فوارق التنمية والنمو)

لكن، في الوقت الذي يشترط فيه كل من التنمية والنمو أحدهما الآخر اشتراط الكل لأجزائه على هذا النحو الجدلي، فإن ثمة فوارق كبرى ونوعية تبرز بينهما على أساس تلك المشروطية الجدلية وتحدّد كلاً منهما بحدود عريضة وجلية تُساهم في توضيح حقيقة مفهوم كل من التنمية والنمو. وفي طليعة تلك الفوارق هو أن التنمية عملية تغيير نوعي، فيما النمو حالة تغيّر كمي. وبتعبير آخر، التنمية تطوير نوعي لما هو قائم والنمو تضخيم كمي له. ومن هذا المنظور، فإن جدل التنمية والنمو هو جدل التغيير والتغيّر.

وبينما تفترض التنمية النمو افتراض النوع للكم، فإن النمو، في مرحلة لاحقة، يفترض التنمية افتراض الكم للكيف. ذلك أن النمو نتيجة لتغييرات نوعية سابقة وهو، بدوره، يفضي إلى تغييرات نوعية لاحقة، فالنتيجة بعد فترة محددة من تطورها تغدو سبباً لغيرها. ومن هذا المنظور، مرة أخرى، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الكم والكيف.

والتنمية كعملية تغيير بنيوي تعني بناء علاقات إنتاج جديدة على أنقاض علاقات الإنتاج القديمة، في حين أن النمو معني بتوسيع الجانب الكمّي من قوى الإنتاج أفقياً على أساس شاقولية علاقات الإنتاج القائمة ذاتها. وبالتالي، فإن النمو يتحقق من ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية والثقافية القائمة، خلافاً لعملية التنمية التي تقتضي تبدلات إيجابية واسعة ونوعية لا كمية فحسب في تلك المعطيات والمؤسسات جميعها. وإذاً، التنمية تغيير نوعي لأنها تغيير بنيوي، بالدرجة الأولى. ومن هذا المنظور، نقول : جدل النمو والتنمية هو، مرة ثالثة، جدل قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

ولطالما التنمية مشروع بنيوي، أساساً، فهي مشروع شامل ومتكامل. ذلك أن علاقات الإنتاج الجديدة تفترض، بصورة جدلية، قوى إنتاج ملائمة، وبالتالي بنية تحتية جديدة تفترض، بالصورة نفسها، بنى سياسية وثقافية جديدة هي الأخرى. تلك هي الحقيقة التي يؤكد عليها فرانسوا بيرو، بقوله: "التنمية عملية شاملة ومتكاملة"[6]. هذا، في حين أن النمو لا يفترض تغييرات سياسية أو ثقافية، وإن افترض تغّيراً، لا تغييراً، معيناً في الجانب التقني من قوى الإنتاج، وبالتالي مظهراً معيناً من مظاهر مضمون علاقات الإنتاج القائمة.

والتنمية بتلك الصورة الشاملة لا تقبل التجزئة، كأن نقول : ثمة تنمية اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، هكذا كل منها على حده. فالتجزئة على هذا النحو المزعوم تنقلنا من حالة التنمية إلى حالة النمو الاقتصادي أو الخدمة الاجتماعية أو إلى مجرد وصفة جدّ بسيطة من وصفات السيكولوجيا الاجتماعية. ولهذا السبب نحن نفضل لفظة التنمية بدون أوصاف، فالتنمية بالنسبة لنا موصوف بدون صفات . ومن هذا المنظور، نرى أن جدل النمو والتنمية هو جدل الجزء والكل.

وحقيقة أن التنمية عملية، أو صيرورة، فيما النمو حدث أو حالة تستتبع حقيقة أن التنمية، خلاف النمو، مشروع تاريخي طويل يستهلك من الثروات المادية والطاقات البشرية في الأجل القصير، الخاص بالنمو، أكثر مما ينتج منها في هذا الأجل. لكن، وفي سياق تطور مشروع التنمية، فإن الإنتاج المادي والإبداع المعرفي يأخذ بالتعاظم شيئاً فشيئاً في الآجال التالية. وبهذه المناسبة يقول أولبريتن ومعه إيتوه: "التنمية بوصفها مسألة تغيير شامل ودائم هي عملية طويلة الأجل" [7].

وفضلاً عن ذلك، فإن التنمية، بوصفها مشروع تغيير نوعي وشامل في مجتمع منقسم على نفسه طبقياً، هي مسألة سياسية بالضرورة. وبالتالي، فإن النظام السياسي المعني عامل أساسي من عوامل التنمية باعتباره إطارها السياسي العام والضروري. ولطالما التنمية مسألة سياسية، فهي مسألة غير محايدة، وبالتالي مسألة إيديولوجية، بالضرورة

الاجتماعية. فالتنمية تقيم مصالح طبقية جديدة على أساس علاقات الإنتاج الجديدة في الوقت الذي تهدم فيه مصالح طبقية قديمة على أنقاض علاقات الإنتاج القديمة. الأمر الذي يعني، بالضرورة نفسها، أن التنمية عملية ثورية تفترض شكلاً ما من أشكال العنف الجماعي الذي هو القاسم المشترك بين جميع تجارب التنمية الفعلية حول العالم بأسره (8).

وعلى هذا النحو، فإن الطابع الإيديولوجي للتنمية هو لزوم منطقي لواقع أن غايتها تحقيق مصالح طبقية معينة على حساب مصالح طبقية أخرى، في حين أن الطابع غير الإيديولوجي للنمو، بالمقارنة مع التنمية، يعود إلى واقع أن النمو هو إحدى وسائل تحقيق غاية التنمية. وبالتالي، إذا كانت التنمية وضعية في وسائلها، فهي إيديولوجية في غاياتها. ومن هذا المنظور، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الوسيلة والغاية.

والتنمية، كتغيير مقصود، هي عملية مخططة، بينما النمو لا يفترض التخطيط بنفس الضرورة. تلك هي الحقيقة التي يُشير إليها آلان رو (Alan Row) في قوله: "اقتصاد السوق الحر أكثر التصاقاً بالنمو منه بالتنمية" (9). وإذا كانت التنمية تقوم على التخطيط، بصورة عامة، فإن ملموسيات وتفاصيل تلك الصورة ليست واحدة في جميع الأطر السياسية للتنمية وفي كافة مراحل التطور التاريخي للإطار التنموي الواحد المعني. ذلك أن خطط التنمية "بالمفهوم غير الرأسمالي" ليست هي نفسها "بالمفهوم الرأسمالي". وتخطيط التنمية، بالمفهوم الأخير، أي في البلدان الرأسمالية المتقدمة، ليس واحداً في مرحلتي الرأسمالية "الحرة" والرأسمالية الاحتكارية (الإمبريالية). وبهذه المناسبة يذكر الاقتصادي المصري الشهير سمير أمين، أن مبدأ "دعه يعمل.. دعه يمر" المزعوم هو مجرد دعاية من دعايات الليبرالية كإيديولوجيا تضليلية" (10).

وإلى جانب هذا وذاك، فإن التنمية، بوصفها صيرورة واعية ومخططة على هذا النحو، هي عملية داخلية. الأمر الذي يقتضي، بالضرورة، صياغة مشروع التنمية ورسم خططها المتتالية على ضوء ما هو متاح من طاقات وإمكانات داخل المجتمع المعني بها. ذلك أن العوامل الخارجية، أكانت مساعدة أو معرقلة، لا تعدو أن تكون مجرد عوامل ثانوية فحسب. ذلك أن التنمية في البلدان المتخلفة مرتبطة قبل كل شيء بما تفعله تلك البلدان نفسها لغرض المضي قدماً في عملية التنمية المستدامة. وأما النمو، فهو ليس نتاجاً ذاتياً أو داخلياً، بالضرورة. وإذا صح هذا على النمو في البلدان المتخلفة، في جميع الحالات، فهو يصح، كذلك، على النمو في البلدان المتقدمة في معظم الحالات. فالنمو في البلدان الأخيرة ليس مجرد نتاج محض داخلي، وإنما هو يعود، في جزء كبير منه، إلى استغلال طاقات وثروات البلدان الأولى.

وعلى هذا النحو، فإن عملية التنمية توافر على محركاتها الذاتية الضرورية. وبالتالي هي عملية دائمة، أي صيرورة (process)، في حين أن النمو حدث أو حالة محدّدة بحدود زمنية ومكانية (قطاعية) معينة. والتنمية بهذا الوصف، إذا ما تحققت، فهي لا تنتكس أو تنقلب على نفسها لتغدو ضدها فيما النمو، لأسباب طارئة غير محسوبة، قد يتراجع ويتقهقر إلى نقطة الصفر، وربما يغدو سالباً في حالات غير نادرة.

وليس ثمة آليات بنيوية داخل البلدان المتخلفة تكفل، دون تدخل الخارج، عودة معدل النمو إلى الدرجة التي كان عليها عشية تقهقره، ودائماً بسبب غياب ظاهرة التنمية هناك، بصورة عامة. وذلك خلافاً لما عليه واقع الحال في البلدان المتقدمة حيث تتعهد آليات التنمية القائمة هناك، بصورة فعلية، مهمة العودة بمعدل النمو المتقهقر إلى النقطة التي وصل إليها سابقاً والانطلاق منها نحو درجات أخرى متقدمة. وعلى ضوء ذلك، فإن جدل النمو والتنمية هو جدل الحدث والعملية أو الحالة والصيرورة.

ولطالما التنمية عملية داخلية – ذاتية، فهي مسألة جماهيرية تفترض شكلاً من أشكال الديمقراطية وقدراً من العدالة الاجتماعية محدّدان بحدود الإطار السياسي للتنمية المعنية. وهنا تبرز الديمقراطية وتوزيع الدخل والثروة الوطنية بعدالة

اجتماعية شروطاً ضرورية لنجاح مشروع التنمية. ذلك أن اضطهاد واستغلال الجماهير المنتجة، راعية مشروع التنمية وحامله الاجتماعي، سوف يُصادر أهم عوامل وأسباب إقلاع المشروع والانطلاق به إلى نهاياته المكتملة. وبهذه المناسبة يُشير الاقتصادي المعروف تشامبرناون إلى أنه في الوقت الذي يتعثر فيه مشروع التنمية المزعومة في البلدان المتخلفة على خلفية اتساع الفجوة بين الأجور والأرباح هناك، فإن بنية تقاسم الدخل بين الأجور والأرباح في البلدان المتقدمة تبقى ثابتة مهما ذهبنا إلى الوراء في القرن التاسع عشر. الأمر الذي يدحض الفكرة التي تقول بأن اللاتساوي في توزيع الدخل بين الأجر والربح داخل البلدان الأولى هو ثمن النمو المطلوب (11).

والتنمية كمسألة ذاتية داخلية هي، بالضرورة، مسألة مستقلة وغير تابعة. في حين أن النمو، في أغلب الحالات، ليس مستقلاً أو غير تابع. ويترتب على واقع أن التنمية مسألة ذاتية مستقلة ظاهرة أنها مسألة فريدة في ملموسياتها وتفاصيل جريان مسيرتها العامة. وذلك خلافاً لما هو عليه حال النمو الذي قد يكون حدثاً مماثلاً لنفسه في أكثر من مجتمع واحد أو حالة تاريخية واحدة. ولأن الأمر هو كذلك في الحالتين،، فإن بالإمكان أن توجد نظرية للنمو الاقتصادي العام في الوقت الذي لا توجد فيه نظرية عامة للتنمية الخاصة.

الاستنتاجات والتوصيات

على هذا النحو، يبدو واضحاً إلى حد بعيد، أن التنمية (Development) ، كبنية تزدهر بأسباب النمو المطرد، وليس مجرد النمو (Growth) هي البلسم المطلوب لمداواة واقع بلداننا المريض. وبالنتيجة، التغلب والقضاء على داء التخلف الخطير. فالتخلف البنيوي، كنظام اجتماعي عام، يفترض التنمية كنظام على هذا النحو يقوم على إنجاز مهام التغيير الجذري لبنى المجتمع المتخلف المعني.

ذلك أن التنمية بهذا المفهوم النوعي المتكامل وفي إطار الظروف الموضوعية القائمة على الصعيد العالمي وضمن الأفق المنظور هي مسألة تخص البلدان المتخلفة، بصورة ملحة ورئيسية. فالبلدان المتقدمة قد شرعت مع فجر التاريخ الرأسمالي في إقامة علاقات إنتاج جديدة متطورة، وعلى أساسها قام نمو متصل ومتصاعد، بمعنى إذا انتكس هذا النمو– كما حدث ويحدث خلال الأزمات الكبرى للرأسمالية– فإن هذه العلاقات قمينة بإعادته إلى خطه البياني الصاعد. وبهذا الصدد يكتب جالبريث: "التحول البنيوي الذي تحقق في الغرب ضمن النمو المطرد (12). وعلى هذا النحو، فإن الغرب ضمن التاريخ الرأسمالي القائم الذي يشغل فيه مواقع الهيمنة والقول الفصل، ليس بصدد ضرورة الشروع بتنمية جديدة لأنه ليس معنياً، ضمن هذا التاريخ، بإنتاج علاقات إنتاج نوعية أخرى مختلفة.

ولطالما الرأسمالية اليوم لم تعد مجرد أنظمة محلية أو وطنية فحسب، وإنما كذلك نظام عالمي، فإن التخلف الرأسمالي القائم داخل البلدان المتخلفة هو الشكل الضروري للتنمية الرأسمالية في هذه البلدان. هذا ما يُشير إليه ديفيد هارفي في قوله: إن الرأسمالية عند هذه المرحلة من تطور البشرية رأسمالية عالمية ذات وجهين اثنين: وجه الرأسمالية الغربية المتقدمة ووجه الرأسمالية الأخرى المتخلفة. وبحكم منطق تطورها، لا يُمكن للرأسمالية أن تظهر بوجهٍ واحد، فقط، كأن تكون رأسمالية متقدمة على مستوى العالم بأسره(13).

ولطالما هذا هو الشكل الضروري للتنمية في البلدان المتخلفة ضمن التاريخ الرأسمالي القائم، فهي مدعوة بالضرورة الموضوعية للتنمية الفعلية خارج حدود هذا التاريخ. وبهذا الصدد يُؤكّد كلٍ من وليم فيشر وتوماس بونياه على أن التنمية الرأسمالية المركزية هي تنمية متمحورة على الذات، لكن هذه التنمية بهذا المضمون لا يمكن تحقيقها في بلدان

الأطراف إلا في إطار تجربة وطنية شعبية غير معهود من قبل وحتى اللحظة الراهنة إذ تقوم، معاً وعلى حدٍ سواء، على العدالـة والتعدديـة والديمقراطية.. [14].

خاتمة

تلك هي حقيقة التخلف في بلداننا التي ينبغي أن تُحدّد هوية وجوهر التنمية المرجوة في هذه البلدان. وإلى جانب قواسم التنمية والنمو، كعملية تنموية واحدة، تبرز، بوضوح كبير، الفوارق بينهما وتكشف، بالتالي، عن الحدود النوعية الفاصلة بينهما دالّة، بذلك، على حقائق واستحقاقات كل منهما. وعلى ضوء تلك الفواصل والحقائق نرى، بوضوح كبير، واقع أن التجارب التي انطلقت في عموم البلدان المتخلفة بداية من خمسينيات القرن الماضي تحت عناوين عريضة من نوع الحداثة أو التحديث والتنمية أو النهضة وكذلك الإصلاح والتمدن أو التطور والتطوير و.. الخ، ليست، ولم تكن في يوم من الأيام، تجارب تنمية فعلية، بالمواصفات الواردة أعلاه للتنمية. وإنما هي، إلا في حالات جدّ نادرة، مجرد شكل متخلف من النمو، بمعنى نمو تابع يقتصر على توسيع الجانب التقني عبر التبعية التقنية للبلدان المتقدمة بعيداً عن ملامسـة، أو حتى مقاربة، البنى الاجتماعية الاقتصادية منها والسياسية والثقافيـة العامة.

ذاك هو الواقع العياني الذي يحبل بكافة أسباب فشل تلك التجارب التي انتهت أخيراً إلى حائط تاريخي مسدود دون أن تتمكن من إنجاز أي غرض مزعوم من أغراضها المعلنة. الأمر الذي يُعبّر عن نفسه اليوم في كافة البلدان المتخلفة، والبلدان العربية، في جلّها، بالمقدمة، بمظاهر البؤس الاقتصادي والقهر السياسي والتخلف الاجتماعي والفقر العلمي والعمى التكنولوجي والعته الثقافي العام . وتتفاقم تلك المظاهر عاماً بعد آخر–إلى أن بلغ معظمها سقف الورم الخبيث– مع اتساع وتعمق الفجوة بين مستويي تطور كل من بلداننا والبلدان المتقدمة، سنة بعد أخرى. والحال، أفليس لنا الحق، بعد كل هذا، أن نطرح السؤال : تنمية فعلية للقضاء على الفقر أم تنمية مزعومة للقضاء على الفقراء؟!

وتجنباً لسوء فهم قد يحصل هنا أُسارع إلى التوضيح بالقول : البلدان المتقدمة هي، بحسب اصطلاح أبرز الاقتصاديين وعلماء اجتماع التنمية المعاصرين، أوروبا الغربية واليابان وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. في حين أن بلدان روسيا "الجديدة" والصين والهند و"نمور أو تنانين" جنوب آسيا وشرقها ناهيك عن إيران مروراً بأوروبا الشرقية ودولة جنوب أفريقيا وصولاً إلى البرازيل، وبنسبة أقل، المكسيك والأرجنتين هي البلدان النامية. وأما بلدان العالم الأخرى، فهي في عداد البلدان المتخلفة..

References:

1. Morsi, Fouad, *Underdevelopment and Development - A Study in Economic Development*. 3rd edition, Dar Al-Wehda, Beirut, 1998, 73.
2. Peru, François, *Philosophy of New Development*. Second Edition. Translation of Allal Sinaser, Arab Foundation for Publishing Studies, Beirut, 2002, 189.
3. Snitch, Thomas, *The Political Economy of Underdevelopment*. Part II, Fourth Edition, translated by Faleh Abdul Jabbar, Dar Al-Farabi, Beirut, 2001, 186.
4. Demon, Rene, and Mutan, Marie. *Poor development in Latin America*. Translated by Issa Asfour, Ministry of Culture, Damascus, 1994, 87.
5. Sabri Abdullah, Ismail. *Words and Meanings of Comprehensive Development*. 3rd edition, The Egyptian General Book Organization, Family Library, Cairo, 2006, 127.
6-SEN, A. Development As Freedom. Oxford University Press, New Delhi, 2006, 374.

7. Albrighten, R., Etoh, M. *Phases of Capitalist Development - Prosperity, Crisis and Globalization*. Translation by Adnan Hassan, Ministry of Culture, Damascus, 2009, p. 517.
8-AVINERI, S. *The Social and Political Thought of Karl Marx*. 2nd.ed Cambridge University Press, London, 1981, 131.
9 Rowe, Alan. *China in the Twentieth Century*. Translation of Sabah Mamdouh Kaadan, Ministry of Culture, Damascus, 2012, 245.
10- Amin, Samir - *Post-Crumbling Capitalism*. Dar Al-Farabi, Beirut, 2006, 268.
11- CHAMPERNOWNE, D. G. *The Distribution of Income Between Persons,* 2nd.ed., Cambridge University Press, 1993,243.
12-GALBRAITH, J. *A History Of Economics*. 2nd.ed., Penguin Books London, 2006,358.
13. Harvey, David. *Brief in the History of Neoliberalism.* Translation by Walid Shehadeh, Ministry of Culture, Damascus, 2013, 217.
14. Fisher, William and Boniah, Thomas. *For Another World - Popular Alternatives to Capitalist Globalization*, Translation by Shaukat Yousef, Ministry of Culture, Damascus, 2008, p. 343.